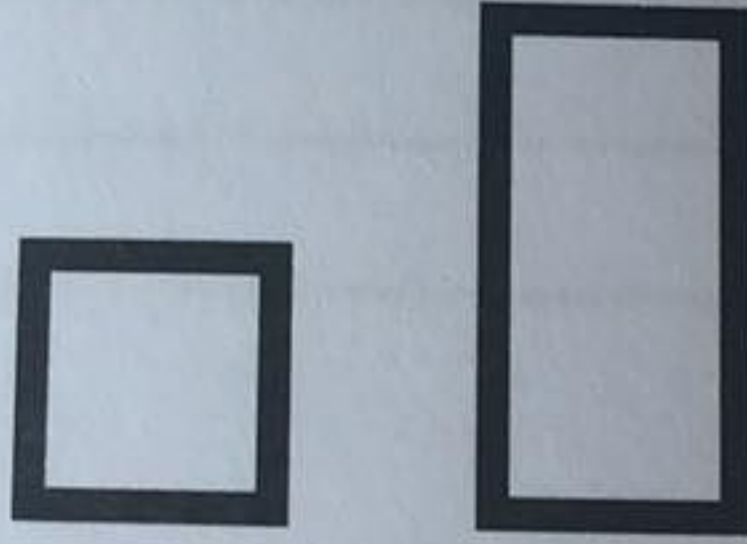


الوحدة الرابعة

أساليب التمويل المستخدمة عند منح الائتمان



2. نظرة عامة لقواعد الإقراض

عزيزنا الدارس، لا شك في أن لقواعد الإقراض نواحي أربع هي:

1- ما يتعلق بالبنك مانح الائتمان.

2- ما يتعلق بالوضع الأمني والاقتصادي.

3- ما يتعلق بطالب القرض.

4- ما يتعلق بالقرض نفسه.

وفيما يلي بيان تفصيلات هذه النواحي بشيء من الإيجاز لمنع التكرار لأن معظمها سيأتي بيان تفصيلاته في وحدات لاحقة، كما هو منصوص عليه في المنهاج الذي يعتمد لغايات هذا المقرر.

تتبع قواعد الإقراض، عموماً، من حرص البنك على:

أ- الاحتفاظ بسيولة ملائمة لمواجهة طلبات المودعين عندما يطلبون سحب ودائعهم أو جزء منها وطلبات المقترضين عندما يطلبون منحهم ائتماناً، وخاصة عندما يكونون مؤهلين من وجهة نظر البنك للحصول عليه.

ب- تحقيق ربح ملائم يرضى عنه حملة أسهم البنك وهو الربح الذي لا يقل في مستواه عن مستوى الأرباح التي تحققها المؤسسات المماثلة التي تعمل في الظروف نفسها.

ج- الضمان: يطلب البنك ضمانات ملائمة لمواجهة خطر عدم الوفاء أي عدم سداد القرض في مواعده.

د- المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد الذي يعمل فيه البنك انطلاقاً من حرص إدارة البنك والبنك المركزي والحكومة على حث البنك وإدارته على النهوض بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي يستمد البنك عناصر بقائه منه.

هـ- التقيد التام بتعليمات البنك المركزي المتعلقة بالإقراض.

تعد هذه الأمور الخمسة الإطار الذي تنطلق منه وتعمل في حدوده قواعد الإقراض في تطبيقها البنوك عندما تمنح الائتمان. وبناءً عليه، يمكن تصنيف قواعد الإقراض في مجموعات التالية:

أولاً: ما يتعلق بالبنك

أهم ما يتعلق به هو:

أ- قدرته على جذب الودائع وذلك لأنه إنما يقرض جزءاً كبيراً من أموال المودعين وهو امر ذو علاقة بالسيولة.

ب- قدرته على استرداد القروض في الموعد المحدد للسداد، لذلك لا بد من التركيز على الضمانات وعلى سمعة المقرض ومسلكياته المالية، فإنه ملتزم أمام المودعين برد أموالهم إليهم عندما يطلبونها.

ج- مراعاة تعليمات البنك المركزي المتعلقة بالإقراض التي يضعها البنك لإقراض أمواله بأن تشكل القروض جزءاً من الودائع وأن تقدم الضمانات الكافية وأن يكون المقرض ذا سمعة مالية جيدة وأن لا يكون القرض خارجاً عن نطاق ما يسمح به البنك المركزي في هذا المجال.

د- مراعاة البنك التنوع في مجال منح القروض وذلك لتخفيف مخاطر الإقراض.

هـ- مدى قدرة البنك على التحكم بالائتمان والرقابة عليه.

ثانياً: ما يتعلق بطالب القرض

أ- أن يكون المقرض قادراً على السداد ويتم التوصل إلى ذلك من خلال تحليل قوائمه المالية.

ب- أن يكون ذا سمعة مالية جيدة، أي رغباً في السداد ويتم التوصل إلى معرفة ذلك من خلال التعرف على مسلكياته وتعاملاته السابقة مع البنك ومع البنوك الأخرى.

ج- أن يكون قادراً على تقديم الضمانات المطلوبة منه.

ثالثاً: ما يتعلق بالقرض نفسه

أ- أن يكون ملائماً لنوع النشاط الذي يتخصص به البنك خاصة إذا كان بنكاً متخصصاً. ولكن هذا الشرط يمكن التجاوز عنه إذا كان بنكاً شاملاً.

ب- أن يكون حجمه ملائماً:

1- لحجم البنك.

2- لمالية المقرض وقدرته ورغبته في السداد.

ج- أن لا يخرج عن نطاق تعليمات البنك المركزي المتعلقة بالإقراض لمقرض واحد.

د- أن يكون معززاً بالضمانات الملائمة التي تقلل من مخاطر عدم الوفاء به.

رابعاً: ما يتعلق بالظروف العامة (البيئة الخارجية للبنك)

وتتضمن:

أ- البيئة التنافسية التي يعمل فيها البنك.

ب- حجم الموارد المتاحة للبنك. وهذا يتمثل في حجم الودائع التي تتأثر بظروف الاقتصاد من ركود أو نمو أو ازدهار أو تراجع كما تتأثر بفرص الاستثمار المجدي المتاحة للمودعين الأفراد؛ فكلما زادت هذه الفرص وربحياتها انخفض إقبالهم على الإيداع في البنوك وشجعهم ذلك على سحب ودائعهم خاصة إذا كانت الفوائد التي يقبضونها على ودائعهم أقل من الأرباح الممكن تحقيقها من المشاريع الاستثمارية المتوافرة.

ج- فرص الاستثمار المتاحة للبنك التي قد تكون مجزية أكثر من الإقراض.

د- مدى رغبة البنك في المساهمة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة مما يقدمه البنك المركزي (أو الحكومة) في العادة من دعم لهذا التوجه.

وخلاصة القول، عزيزنا الدارس، أن القواعد العامة للإقراض التي يضعها أي بنك يجب أن لا تخرج عن نطاق ما تم ذكره أعلاه وإن كانت قد تختلف في تفصيلاتها من بنك لآخر.



أسئلة التقويم الذاتي (1)

1- اذكر الإطار العام الذي يضع ضمنه البنك قواعد الإقراض لديه، عموماً.

2- اذكر علاقة الودائع بقواعد الإقراض .

3- اذكر تأثير توافر فرص الاستثمار الجيدة على قدرة البنك على الإقراض ورغبته فيه.

4- ما الأمور التي تتحكم في قدرة البنك ورغبته في الإقراض؟

3. أساليب التمويل المصرفي

والآن، عزيزنا الدارس، سننتقل إلى شرح موضوع القسم الثاني من هذه الوحدة وهو أساليب التمويل المصرفي. والمقصود به الأساليب التي يمكن استعمالها للحصول على الأموال من المصارف، وبتهبير آخر، الأساليب التي تعتمد المصارف لمنح الائتمان لمن يطلبه وهذه الأساليب هي:

- 1.3 أسلوب تحول الموجودات لطالب الائتمان.
- 2.3 أسلوب التدفقات النقدية لطالب الائتمان.
- 3.3 أسلوب حماية الموجودات لطالب الائتمان.

وفيما يلي شرح لهذه الأساليب:

1.3 أسلوب تحول الموجودات لطالب الائتمان

لعلك تعلم، عزيزنا الدارس، أن جميع عناصر الموجودات في الميزانية العمومية لأي مشروع تتحول في نهاية المطاف إلى نقد جاهز Cash ولكنها تختلف في سرعة تحولها. ولعلك تعلم، أيضاً، إن كنت درست شيئاً من المحاسبة، أن الميزانية العمومية يتم تصنيف الموجودات فيها بناءً على سرعة تحولها إلى نقد جاهز؛ فيأتي على رأس القائمة الأصول المتداولة وهي التي تتحول إلى نقد جاهز خلال فترة سنة أو أقل، وتشمل النقد الجاهز والذمم المدينة وأوراق القبض والبضاعة في المخزن. ثم تأتي بعدها الأصول الثابتة (طويلة الأجل) وهي التي تحتاج إلى فترة أكثر من سنة لتتحول إلى نقد جاهز. ولعلك تتساءل: **كيف تتحول الأصول الثابتة مثل الآلات والعمارة إلى نقد جاهز وإن طال الزمن؟** والجواب في منتهى البساطة، حاول أن تخمنه قبل أن أعطيك إياه خاصة إذا كنت تعرف شيئاً عن المحاسبة وعن الحسابات الختامية وإعداد القوائم المالية للمشروع (حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية). والآن، وبعد هذه التلميحات، هل عرفت الجواب؟ دعنا من الأحادي ولندخل في صلب الموضوع: يتم تحويل الأصول الثابتة **عن طريق أقساط الاستهلاك** التي **تعد من المصاريف غير الملموسة التي يتكبدتها المشروع، فيقوم المشروع باقتطاع جزء من الأرباح الإجمالية على اعتبار أنها أقساط استهلاك، وعن طريق هذه الأقساط وتجميعها في متراكم استهلاك ذلك الأصل، مثل متراكم استهلاك الآلات أو متراكم استهلاك السيارة أو العمارة ... إلخ يصبح لدى المشروع من الأموال ما يكفي لاستبدال الأصل عند تمام استهلاكه، وعندما يصبح صافي قيمة الأصل المستهلك صفراً يكون قد تم تحويله**

إلى نقد جاهز بشكل كامل. وقد يستغرق ذلك عدة سنوات، ولذلك أطلق على مثل هذه الموجودات مصطلح الموجودات الثابتة أو طويلة الأجل.

ولنرجع الآن إلى الأصول المتداولة التي تستغرق فترة سنة أو أقل لتتحول إلى نقد جاهز: لا يكتفي علماء العلوم المالية بتقسيمات المحاسبين بل يقسمون الأصول المتداولة إلى أصول متداولة مؤقتة Temporary وأصول متداولة دائمة Permanent. أما المؤقتة فهي الزيادة التي تطرأ على الأصول المتداولة لمواجهة مواسم معينة تعتمد على طبيعة عمل الشركة مثل مواسم الأعياد أو فصل الشتاء أو شهر رمضان أو افتتاح المدارس والجامعات... إلخ. وأما الأصول المتداولة الدائمة فهي ذلك الحجم من الأصول المتداولة الذي يضمن استمرارية العمل في الشركة؛ أي الذي يبقى في الشركة دائماً وبغض النظر عن انتهاء الموسم.

لعلك، عزيزي الدارس، أدركت الآن ما المقصود بالأصول المتداولة الدائمة والأصول المتداولة المؤقتة، ولعلك تتساءل: ما الحكمة من ذلك؟ والإجابة في منتهى البساطة والوضوح؛ هنالك قاعدة في الإدارة المالية يطلق عليها قاعدة المواءمة أو الملاءمة The Matching Principle بين طبيعة الحاجة إلى الأموال وطبيعة الأموال التي يتم استخدامها للوفاء بهذه الحاجة. وتنص القاعدة على:

«إذا كانت الحاجة إلى الأموال حاجة مؤقتة (أصول متداولة مؤقتة) فيجب تمويلها بأموال قصيرة الأجل (مؤقتة) مثل الذمم الدائنة أو الائتمان المصرفي قصير الأجل، وأبرز أنواعه في هذا المجال هو الجاري مدين. أما الأصول المتداولة الدائمة فيجب تمويلها بأموال اقتراض متوسط الأجل والأصول الثابتة بأموال طويلة الأجل: أموال ملكية بيع أسهم ولأو اقتراض طويل الأجل: ائتمان مصرفي طويل الأجل أو بيع سندات».

وبعد هذا الشرح، نتساءل: كيف يعرف البنك عن سرعة تحوّل موجودات طالب القرض؟ وكيف يقدر أن هذه السرعة ملائمة للقرض المطلوب أم لا؟

إن الإجابة عن ذلك تقودنا إلى الدخول في صلب موضوع مهم من موضوعات تحليل القوائم المالية لطالب القرض، أي تحليل جانب من جوانب مدى قدرته على السداد أو ما يقابل عنصر رأس المال Capital في ال Five Cs of Credit، فهل لديك فكرة عن كيفية قياس سرعة تحوّل الموجودات إلى نقد جاهز؟

عزيزي الدارس، هنالك معدل يستخرج لكل مجموعة أو بند من بنود الميزانية العمومية يطلق عليه مصطلح «معدل الدوران»: فهناك معدل دوران لمجموع الأصول يقيس سرعة تحوّل موجودات الشركة، عموماً، إلى نقد جاهز، ومعدل دوران الأصول المتداولة، ومعدل

دوران الأصول الثابتة. وإذا أردت تفصيلاً أكثر يمكنك، أيضاً، استخراج معدل دوران الذمم المدينة أو أوراق القبض أو الآلات أو العمارة أو البضاعة. وباختصار، يمكنك استخراج معدل دوران لكل عنصر من عناصر الموجودات أو المطلوبات مثل الذمم الدائنة وأوراق الدفع أو المطلوبات المتداولة عموماً. ومن معدل الدوران، يمكنك حساب الفترة الزمنية بالأيام التي سوف تمر قبل أن يتحول ذلك العنصر إلى نقد جاهز. بعد ذلك، يبقى سؤالان مهمان لعلك تتساءل عنهما وهما:

- 1- كيف نستخرج هذا المعدل ومنه الفترة الزمنية بالأيام؟
- 2- كيف نعرف أن هذا المعدل (أو الفترة الزمنية) ملائم أو غير ملائم؟

إليك عزيزي الدارس، معادلة معدل دوران الأصول المتداولة (Current Assets Turnover) والجواب يكون بعدد المرات أي مرة، مرتين، ثلاث مرات وهكذا أي كم مرة يتحول البند الذي تم استخراج معدل دورانه إلى نقد جاهز خلال العام. والمعادلة هي:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} \times \text{مرة}$$

والفترة الزمنية اللازمة للتحويل إلى نقد جاهز =

$$= \frac{360 \text{ عدد أيام السنة}}{\text{معدل الدوران}} \times \text{يوم}$$

مثال (1)



فيما يلي الجدولان: رقم (1) ورقم (2)، ألق نظرة فاحصة عليهما تجد أن مجموع الميزانية العمومية لشركة الصناعات الوطنية المتحدة لعام 2004 كان 9070 ألف دينار وصافي المبيعات للعام نفسه كان 2.234 ألف دينار. المطلوب استخراج معدل دوران الأصول لهذه الشركة والفترة الزمنية اللازمة لتتحول موجوداتها عموماً إلى نقد جاهز.

الحل:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{2234}{9070} = 0,246 \text{ مرة تقريبا}$$

$$\text{الفترة الزمنية} = \frac{360}{0,246} = 1463 \text{ يوماً في المتوسط}$$

عزيزي الدارس، لقد ذكرنا أن لكل بند من بنود الميزانية معدل دوران خاصاً به ومن ثم، فترة زمنية محددة ليتحول خلالها إلى نقد جاهز، وإليك بعض هذه المعدلات:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

والفترة الزمنية اللازمة لتتحول الأصول المتداولة خلالها إلى نقد جاهز دائماً وأبداً تساوي $360 \div \text{معدل دوران الأصول المتداولة}$ (أو معدل دوران البند موضوع البحث)، علماً بأن 360 هي عدد أيام السنة.

الجدول رقم (1)

شركة الصناعات الوطنية المتحدة

الحسابات الختامية بيان (أ)

الميزانية العمومية كما هي في 2004/12/31 ، 2003

عام 2003	عام 2004	الأصول
		<u>أصول متداولة</u>
		نقد في الصندوق ولدى البنوك
34	10	شيكات برسم التحصيل
154	267	مدينون وأوراق قبض
975	747	بضاعة بالمخازن
648	751	اعتمادات مستنديه وسحوبات
25	89	حسابات مدينة أخرى
14	16	<u>مجموع الأصول المتداولة</u>
1850	1880	<u>أصول ثابتة الأجل بعد الاستهلاك</u>
7045	7190	<u>مجموع الأصول</u>
8895	9070	<u>الخصوم</u>
		<u>التزامات متداولة</u>
		ذمم دائنة
125	149	بنوك دائنة
798	210	أوراق دفع
95	93	ما يتحقق من القروض طويلة الأجل خلال سنة
-	244	قروض قصيرة الأجل
225	-	حسابات دائنة أخرى
119	106	<u>مجموع الالتزامات المتداولة</u>
1362	802	<u>التزامات طويلة الأجل</u>
-	176	قروض طويلة الأجل
-	176	<u>مجموع الالتزامات طويلة الأجل</u>
		<u>حقوق المساهمين</u>
		رأس المال
8000	8000	احتياطي قانوني
20	59	أرباح (خسائر) مرحلة
(487)	835	<u>مجموع حقوق المساهمين</u>
7533	8894	<u>مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين</u>
8895	9070	

ملحوظة: الأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.

عزيزي الدارس، لعلك استنتجت أن معدل دوران لأي بند يحسب بالمعادلة البسيطة التي يكون بسطها صافي المبيعات ومقامها البند المعني. وهذا صحيح إلا في حالة واحدة هي حالة البضاعة؛ حيث يكون بسط المعادلة هو تكاليف البضاعة المباعة (أو تكاليف المبيعات). أما المقام فهو البضاعة في المخزن أو المخزون السلعي، أي أن:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكاليف المبيعات}}{\text{البضاعة في المخزن}}$$



مثال (2):

ارجع للجدول رقم (1) واستخرج لعام 2004 معدل دوران المخزون ومدة بقائه في المستودعات، أي الفترة التي ستمر على البضاعة حتى يتم بيعها (إما نقداً؛ وعندها تتحول إلى نقد جاهز، وإما بالدين؛ وهنا تتحول إلى ذمم مدينة ولأوراق قبض إذا تم بيعها بموجب كمبيالات).

الحل:

$$\text{معدل دوران البضاعة} = \frac{\text{تكاليف المبيعات}}{\text{البضاعة في المخزن}} = \frac{841}{751} = 1,12 \text{ مرة}$$

مدة بقاء البضاعة في المخزن حتى يتم بيعها =

$$\text{معدل دورانها} = \frac{360}{1,12} = 321 \text{ يوماً تقريباً وهي مدة طويلة نسبياً.}$$

الجدول (2)

بيان الدخل للسنة المنتهية في 2004/12/31

عام 2004 لأقرب مائة ألف دينار أردني	عام 2005 لأقرب مائة ألف دينار أردني	
18181	2.234	صافي المبيعات
(663)	(841)	تكلفة المبيعات
1155	1393	مجمل الربح من المبيعات
		المصروفات
138	4	بيع وتوزيع
-198.0	230	إدارية وعمومية
-145.0	124	تمويل
-187.0	180	استهلاكات
668	538	مجموع المصروفات
(487)	855	صافي ربح / (خسارة) قبل الضرائب

عزيزي الدارس،

والآن - بعد أن عرفت ما المقصود بتحول الأصول وكيف يتم حساب معدل دوران كل أصل فيها والمدة الزمنية التي يستغرقها تحوله إلى نقد جاهز - لابد من التنبيه إلى أن العادة جرت على أن الأصول المهمة في مجال منح الائتمان قصير الأجل، خاصة الذي يعتمد على التصفية الذاتية للقرض (أي أن تتم تصفية القرض عن طريق بيع الأصول التي تم تمويلها بواسطته) غالباً ما تكون من الأصول المتداولة المؤقتة المتمثلة في الزيادة التي تطرأ على النقد والاستثمارات المؤقتة والمخزون السلعي والحسابات المدينة وذلك لمواجهة مواسم معينة.

والآن، وبعد هذا الشرح، دعنا نبحث في موضوعنا الأساسي الذي يتمثل في القسم الثاني من هذه الوحدة وهو أساليب التمويل المصرفي. وأول هذه الأساليب أسلوب تحوّل موجودات طالب الائتمان فنقول:

إن المقصود بأسلوب تحوّل موجودات طالب الائتمان هو تحوّل جزء من موجوداته المتداولة (أي الأصول المتداولة المؤقتة) إلى نقد جاهز من خلال التصفية الذاتية لهذه الموجودات؛ أي بيعها خلال الموسم وقبض ثمنها. وبناءً عليه، يكون حجم الائتمان الذي يمنحه البنك لتمويل مثل هذه الموجودات متلائماً مع حجم الأصول المتداولة المؤقتة لطالب الائتمان. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، نستطيع أيضاً معرفة الفترة الزمنية

التي يمنح خلالها الائتمان عن طريق حساب معدل دوران تلك الأصول المتداولة المؤقتة، والفترة الزمنية الملائمة عن طريق تقسيم 360 يوماً على معدل دوران تلك الأصول.



تدريب (1)

ارجع للجدول رقم (1) ورقم (2) واستخرج معدل دوران الأصول المتداولة والفترة الزمنية اللازمة لتحوّل تلك الأصول إلى نقد جاهز للعام 2004 ولعام 2003. ما رأيك؟ هل تحسن الوضع أم ساء ولماذا؟

والآن، لنجب عن السؤال الثاني المطروح على بساط البحث وهو: كيف نعرف أن معدل الدوران (ومن ثم الفترة الزمنية) الذي يتم استخراج ملاءم أم لا؟ وللإجابة عن هذا السؤال، نجد أننا مضطرون لبحث موضوع مهم له علاقة بالحكم، ليس على معدل الدوران فحسب، وإنما على العديد من النسب المالية التي يتم استخراجها من القوائم المالية للمقترض للاسترشاد بها في قرار منح الائتمان أو عدمه. وهذا الموضوع، عزيزنا الدارس، هو معايير التحليل المالي، فما المعيار في مجال التحليل المالي، وفي مجال تقييم مدى ملاءمة إجابات النسب المالية بشكل خاص؟

لعلك تدرك أن المعيار في هذا المجال هو رقم معين يتم استخدامه كمعيار Benchmark للحكم بموجبه على مدى ملاءمة نسبة أو رقم ما؛ فالنسبة المالية كمعدل دوران الأصول المتداولة ما هي إلا حاصل تقسيم رقم على آخر، وهي - بهذا الشكل - غير ذات قيمة إلا إذا قام المحلل المالي بمقارنتها بالرقم الذي يتخذ كمعيار للقياس؛ فالمعيار هو الذي يكسب النسبة أو الرقم المطلق مدلولاً ومعنى مفيداً.

وللمعيار أنواع، فهناك:

1- المعيار النمطي المطلق

رقم متعارف عليه بين المحللين الماليين.

2- المعيار التاريخي

المعدل العام الذي كان سائداً في الشركة نفسها في الفترات السابقة.

3- معيار الصناعة

المعدل الشائع في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.